

7,24 مليارات دينار بحريني إجمالي أصول البنك.. و1,08 مليار حقوق مساهميه بارتفاع 12٪

# 122,14 مليون دينار بحريني أرباح «الوطني - البحرين» في 2022

- عصام الصقر: الأرباح تبرهن على نجاح إستراتيجيتنا لتنويع مصادر الدخل والحد من المخاطر
- انتشار «الوطني» الجغرافي يمنحنا ميزة تنافسية قوية.. تعزز نمونا المستقبلي وريادتنا الإقليمية
- علي فردان: أرباحنا تؤكد تركيزنا على تحقيق أهدافنا الإستراتيجية والحفاظ على مكانتنا الرائدة
- البنك يخطو بثبات لتعزيز مكانته داخل البحرين عبر تقديم خدمات مصرفية ومالية عالية الجودة



علي فردان

عصام الصقر

أعلن بنك «الكويت الوطني - البحرين» عن نتائجها المالية للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2022، حيث حقق أرباحاً سنوية بلغت 122,14 مليون دينار بحريني (ما يعادل 99,39 مليون دينار كويتي)، مقارنةً بـ 117,68 مليون دينار بحريني (ما يعادل 94,57 مليون دينار كويتي) في عام 2021.

وبلغت الموجودات الإجمالية لبنك «الكويت الوطني - البحرين» 7,24 مليارات دينار بحريني (ما يعادل 5,89 مليارات دينار كويتي) بنهاية ديسمبر 2022، مقارنةً بـ 7,43 مليارات دينار بحريني (ما يعادل 5,97 مليارات دينار كويتي) في عام 2021.

فيما ارتفعت حقوق المساهمين بواقع 12٪ لتبلغ 1,087 مليار دينار

من جانبه، قال مدير عام بنك «الكويت الوطني - البحرين» علي فردان «تؤكد نتائج البنك في العام 2022 تركيزنا على تحقيق الأهداف الإستراتيجية ومواصلة نمو أعمالنا والحفاظ على مكانتنا الرائدة في السوق البحرينى رغم ما شهده العام من تحديات». وأشار فردان إلى أن البنك يخطو بثبات نحو تعزيز مكانته داخل البحرين عبر تقديم الخدمات المصرفية والمالية عالية الجودة لعملائه من الأفراد والمؤسسات، موضحاً أن البنك يتمتع بإمكانيات هائلة لتحقيق المزيد من النمو مستقبلاً في السوق البحرينية. وأكد نجاح البنك من مدار العام في تقديم العديد من الخدمات والمنتجات المصرفية عالية الجودة التي ساهمت بشكل فعال

ويعد بنك الكويت الوطني أكبر

وأضاف الصقر «عملياتنا الدولية ركيزة أساسية في تعزيز أرباح المجموعة، ما يؤكد مرونة نموذج أعمالنا، ويبرهن في الوقت ذاته على نجاح إستراتيجية التوسع الإقليمي في التحوط من المخاطر والتقلبات ومساهمتها في تنويع مصادر الدخل».

وأوضح أن السوق البحرينى يعد من أهم أسواق النمو لمجموعة بنك الكويت الوطني، نظراً لما يتمتع به من فرص نمو وأعداء وطاق مستقبليّة إيجابية. وأكد مواصلة البنك تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق التي يعمل بها في ظل ما يمثله الانتشار الجغرافي لعمليات المجموعة من ميزة تنافسية قوية تضمن ريادة الوطني إقليمياً وتساهم في تعزيز النمو المستقبلي لأعمال البنك.

بحريني (ما يعادل 884 مليون دينار كويتي)، وارتفعت ودائع العملاء بواقع 23٪ بنهاية ديسمبر 2022 لتبلغ نحو 3,39 مليارات دينار بحريني (ما يعادل 2,76 مليار دينار كويتي).

وفي سياق تعليقه على النتائج المالية السنوية للبنك، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر «حقق بنك «الكويت الوطني - البحرين» أرباحاً جيدة خلال العام 2022 وذلك على الرغم من تحديات البيئة التشغيلية وتضاعف التوترات الجيوسياسية عالمياً وارتفاع مستويات التضخم وانعكاس ذلك على أداء الأسواق».

مرونة نموذج الأعمال

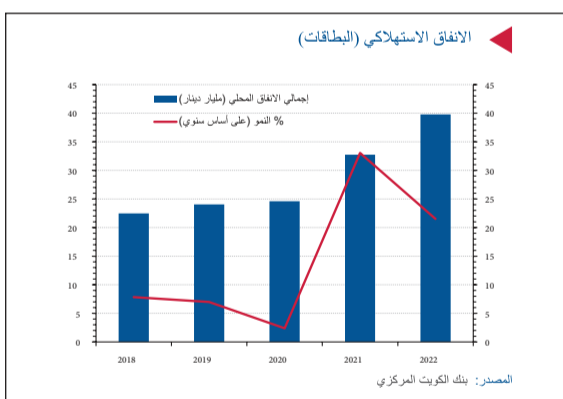
في سياق تعليقه على النتائج المالية السنوية للبنك، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر «حقق بنك «الكويت الوطني - البحرين» أرباحاً جيدة خلال العام 2022 وذلك على الرغم من تحديات البيئة التشغيلية وتضاعف التوترات الجيوسياسية عالمياً وارتفاع مستويات التضخم وانعكاس ذلك على أداء الأسواق».

يعادل 9,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2023/2022

# 5,2 مليارات دينار.. أول فائض بميزانية الكويت خلال 8 أعوام

- الوضع المالي أفضل في ظل ارتباط زيادة النفقات بالميزانية الجديدة ببؤد استثنائية غير متكررة
- 3٪ من الناتج المحلي عجز في 2024/2023.. نصل لصفير حال التخلص من البؤد الاستثنائية

توقع تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني، أن تكشف الحسابات الختامية للسنة المالية 2023/2022، عن تسجيل أول فائض مالي للميزانية الكويتية خلال 8 أعوام، لبلغ نحو 5,2 مليارات دينار، أو ما يعادل 9,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن ذلك قد يكون قصير الأجل، بعد أن قررت السلطات في مسودة ميزانيتها للسنة المالية 2023/2022 زيادة النفقات بنسبة 12٪ وفي ظل انخفاض الإيرادات بنسبة 17٪ مقارنة بميزانية عام 2022/2023 (استناداً لسعر التعادل النفطي المقترض بقيمة 70 دولاراً للبرميل)، مما سيؤدي إلى تسجيل عجز مالي قدره 6,8 مليارات دينار أو ما يعادل 13٪ من الناتج المحلي الإجمالي.



السنة	2022	2021	2020	2019	2018
الناتج المحلي الإجمالي (مليارات دينار)	32.5	31.5	24.5	23.5	22.5
النفقات (مليارات دينار)	32.5	31.5	24.5	23.5	22.5
الإيرادات (مليارات دينار)	27.3	26.3	20.0	19.0	18.0
العجز (مليارات دينار)	5.2	5.2	4.5	4.5	4.5



ووجاء في التقرير أن الوضع المالي الأساسي أفضل في ظل ارتباط نحو نصف زيادة النفقات ببؤد استثنائية غير متكررة (مبالغ متأخرة لسداد قواتير الكهرباء، ودعم الوقود وبدل إجازات الموظفين) وارتفاع أسعار النفط مقارنة بتوقعات الميزانية، فيما توقع تسجيل الميزانية بعجز بنسبة 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2023/2024 (قد تصل إلى صفير إذا تم التخلص من البؤد الاستثنائية)، وتسجيل فائض بنسبة 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2025/2024.

وعلى الرغم من تحسن الوضع المالي بوتيرة جيدة بعد الجائحة، لكن نقاط الضعف الهيكلية لا تزال قائمة، بما في ذلك التوزيع المحدود للإيرادات والميزانية التي تسيطر عليها بشكل كبير الأجور والإعانات (80٪ من إجمالي النفقات)، ويعني هذا أنه عندما ينطلق برنامج التوزيع الاقتصادي الذي يعتمد بكثافة على الإنفاق الرأسمالي الحكومي الذي طال

انتظاره، فإن الإنفاق العام سيشهد مزيداً من الارتفاع. وزاد «إلا أنه على المدى القصير إلى المتوسط على الأقل، مازالت الهوامش المالية الوقائية والخارجية وفيرة، كذلك تمت إعادة رسملة صندوق الاحتياطي العام (الذي تم استخدامه لتمويل العجز على المدى القريب)

بفضل الموجة الأخيرة من ارتفاعات أسعار النفط، وتجاوزت الأصول الخارجية للكويت، التي تتكون من الاحتياطيات الأجنبية لبنك الكويت المركزي وأصول الهيئة العامة للاستثمار في الخارج، بقيمة 800 مليار دولار (456٪ من الناتج المحلي الإجمالي)»، ويعتبر الدين العام، الذي يصل إلى نحو 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي، منخفضاً للغاية وفقاً للمعايير الدولية، مما يقلل من الضغوط الناجمة عن ارتفاع أسعار الفائدة. وتطرق التقرير إلى تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي بالكويت في 2023، وذلك مع عودة الإنفاق الاستهلاكي للمستويات الطبيعية بعد الجائحة وتباطؤ الطلب على العقارات والإثمان، إلى جانب انخفاض إنتاج النفط وفقاً لسياسة خفض الإنتاج التي أقرتها أوبك وحلفائها. وأشار إلى أنه من المتوقع أن يتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بالكويت من 7,6٪ في عام 2022 إلى 1,5٪ في المتوسط سنوياً خلال فترة التوقعات.

وحتى صعيد القطاع النفطي، قال التقرير أنه بعد ارتفاع إنتاج النفط أعلى المستويات المسجلة في 5 أعوام وصولاً إلى 2,82 مليون برميل يومياً في الربع الثالث من 2022، انخفض الإنتاج إلى 2,68 مليون برميل يومياً في فبراير 2023، وسيشهد المزيد من التراجع ليصل إلى 2,55

ذكر التقرير أن هناك العديد من العوامل الإيجابية التي تعزز نمو الاقتصاد من ضمنها ارتفاع أسعار النفط، والسياسة المالية التوسعية، وزيادة زخم تنفيذ المشاريع، وتحسن وتيرة تعافي سوق العمل، والأهم من ذلك تعاون السلطتين التنفيذية والتشريعية لدفع وتيرة الإصلاحات المالية والاقتصادية العاجلة لترشيد الإنفاق العام وتحسين الكفاءة المؤسسية وتحفيز القطاع الخاص (وفقاً لما تنص عليه خطة العمل الخمسية للحكومة).

بفضل الموجة الأخيرة من ارتفاعات أسعار النفط، وتجاوزت الأصول الخارجية للكويت، التي تتكون من الاحتياطيات الأجنبية لبنك الكويت المركزي وأصول الهيئة العامة للاستثمار في الخارج، بقيمة 800 مليار دولار (456٪ من الناتج المحلي الإجمالي)»، ويعتبر الدين العام، الذي يصل إلى نحو 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي، منخفضاً للغاية وفقاً للمعايير الدولية، مما يقلل من الضغوط الناجمة عن ارتفاع أسعار الفائدة. وتطرق التقرير إلى تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي بالكويت في 2023، وذلك مع عودة الإنفاق الاستهلاكي للمستويات الطبيعية بعد الجائحة وتباطؤ الطلب على العقارات والإثمان، إلى جانب انخفاض إنتاج النفط وفقاً لسياسة خفض الإنتاج التي أقرتها أوبك وحلفائها. وأشار إلى أنه من المتوقع أن يتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بالكويت من 7,6٪ في عام 2022 إلى 1,5٪ في المتوسط سنوياً خلال فترة التوقعات.

توقع تقرير «الوطني» اعتدال وتيرة التضخم من 4٪ (المتوسط السنوي) في عام 2022 إلى 2,5٪ في عام 2024 مع تباطؤ النشاط الاستهلاكي وتشديد السياسة النقدية. ورفع بنك الكويت المركزي سعر الفائدة (الخضيم) بمقدار 250 نقطة أساس إلى 4٪ ضمن دورة التشديد الحالية (حتى أبريل 2023) مقابل 475 نقطة أساس لدى مجلس الاحتياطي الفيدرالي، وعلى الرغم من أن أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وبالتالي في الكويت قد تكون الآن قريبة من ذروتها، إلا أن تشديد السياسة النقدية بوتيرة أبطأ في الكويت حتى الآن قد يؤدي بدوره إلى تيسير السياسة النقدية بوتيرة أبطأ في عام 2024، خاصة إذا اضطر مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى خفضها بقوة.

ووجاء في التقرير أن الوضع المالي الأساسي أفضل في ظل ارتباط نحو نصف زيادة النفقات ببؤد استثنائية غير متكررة (مبالغ متأخرة لسداد قواتير الكهرباء، ودعم الوقود وبدل إجازات الموظفين) وارتفاع أسعار النفط مقارنة بتوقعات الميزانية، فيما توقع تسجيل الميزانية بعجز بنسبة 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2023/2024 (قد تصل إلى صفير إذا تم التخلص من البؤد الاستثنائية)، وتسجيل فائض بنسبة 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2025/2024.

وعلو الرغم من تحسن الوضع المالي بوتيرة جيدة بعد الجائحة، لكن نقاط الضعف الهيكلية لا تزال قائمة، بما في ذلك التوزيع المحدود للإيرادات والميزانية التي تسيطر عليها بشكل كبير الأجور والإعانات (80٪ من إجمالي النفقات)، ويعني هذا أنه عندما ينطلق برنامج التوزيع الاقتصادي الذي يعتمد بكثافة على الإنفاق الرأسمالي الحكومي الذي طال

## النظرة المستقبلية تعتمد على أسعار النفط

كما أن مشاريع القوانين الرئيسية التي تغطي الرهن العقاري وقانون الدين العام الجديد لم يتم إقرارها بعد، وتعتبر عملية صنع السياسات الفعالة التي تركز على الإصلاحات هي السبيل الأمثل للحد من المخاطر المتزايدة للاعتماد على أسعار النفط، وتطور القطاع الخاص دون المستوى المطلوب، وتوظيف المواطنين الكويتيين، وانخفاض الاستثمار الأجنبي، وتعتبر تلك هي المحفزات التي من شأنها دفع الاقتصاد غير النفطي إلى مسار النمو المستدام.

## تباطؤ التضخم إلى 2,5٪ خلال 2024

توقع تقرير «الوطني» اعتدال وتيرة التضخم من 4٪ (المتوسط السنوي) في عام 2022 إلى 2,5٪ في عام 2024 مع تباطؤ النشاط الاستهلاكي وتشديد السياسة النقدية. ورفع بنك الكويت المركزي سعر الفائدة (الخضيم) بمقدار 250 نقطة أساس إلى 4٪ ضمن دورة التشديد الحالية (حتى أبريل 2023) مقابل 475 نقطة أساس لدى مجلس الاحتياطي الفيدرالي، وعلى الرغم من أن أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وبالتالي في الكويت قد تكون الآن قريبة من ذروتها، إلا أن تشديد السياسة النقدية بوتيرة أبطأ في الكويت حتى الآن قد يؤدي بدوره إلى تيسير السياسة النقدية بوتيرة أبطأ في عام 2024، خاصة إذا اضطر مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى خفضها بقوة.